

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2003/G/39
20 March 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٨ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين

رسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠٠٣ موجهة إلى مفوض الأمم المتحدة
السامي لحقوق الإنسان من المراقب الدائم لفلسطين لدى مكتب الأمم
المتحدة في جنيف

إن قوات الاحتلال الإسرائيلية تواصل بلا هوادة، وعلى نحو يشكّل انتهاكاً صارخاً لجميع قواعد القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان، وقرارات الأمم المتحدة، ارتكاب مجازرها الدموية وشنّ حملاتها العسكرية ضد الشعب الفلسطيني متسببة في قتل المئات من الأشخاص وإحداث دمار واسع النطاق وشل السلطة الفلسطينية ومعاناة لا يمكن وصفها في صفوف السكان المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ولا يمر يوم واحد إلا ويعاني فيه الشعب الفلسطيني من قسوة ووحشية قوات الاحتلال الإسرائيلية. ولم يعد هناك أي جانب من جوانب الحياة الفلسطينية لم يتأثر بهذه الحملة العسكرية. بل إن ما من قطاع وما من جيل في المجتمع الفلسطيني إلا وتأثر بما ترتكبه قوات الاحتلال الإسرائيلية يومياً من جرائم الحرب وإرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان.

فخلال شهر شباط/فبراير، أزهق الجيش الإسرائيلي أرواح ما لا يقل عن ٦٨ فلسطينياً، من بينهم ١٠ أطفال لم يبلغوا سن الثامنة عشرة. وقد اغتالت إسرائيل ثلاثة أشخاص من بين هؤلاء. ولقي بعض الأشخاص حتفهم عند نقطة تفتيش حيث رفض الجنود الإسرائيليون عديمو الأخلاق السماح لهم بالعبور. أما جميع الأشخاص

الآخرين فقد قُتلوا عندما اقتحم الجيش الإسرائيلي بوحشية أكثر الأحياء السكنية اكتظاظاً في العالم، وهي أحياء كانت أصلاً في حالة يرثى لها، فأخذ الجنود الإسرائيليون يُطلقون النار عشوائياً على الناس في الشوارع وفي المنازل حيث كانوا يعيشون حياتهم اليومية العادية.

وفي حادث مأساوي وقع يوم الأربعاء ٥ شباط/فبراير في قطاع غزة، قتلت قوات الاحتلال امرأة فلسطينية تُدعى كاملة سليمان سعيد وعمرها ٦٥ سنة، حيث قام الجنود الإسرائيليون بهدم منزلها وهي فيه فسحقوها حتى الموت. وهذه ليست أول مرة يؤدي فيها هذا التدبير الإسرائيلي غير المشروع القائم على العقوبة الجماعية والمتمثل في هدم منازل الفلسطينيين إلى مقتل مدنيين فلسطينيين. فأعمال القتل والهدم هذه هي من بين جرائم الحرب التي لا حصر لها والتي ترتكبتها قوات الاحتلال ضد السكان المدنيين الرازحين تحت نير الاحتلال.

وفي يوم الأربعاء ٥ شباط/فبراير أيضاً، قتلت قوات الاحتلال شخصين فلسطينيين يعملان كمعاونين طبيين في مستشفى الوفاء للمستنّين في مدينة غزة وهما: عبد الكريم أنور العبيد، ٢٢ سنة، وعمر سعد الدين حسن، ٢١ سنة، بينما كانا يعملان في المستشفى. ويمثل قتل هذين الشابين واحداً من الاعتداءات الكثيرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد الموظفين الطبيين والسيارات والمؤسسات الطبية على مدى الأشهر التسعة وعشرين الماضية. فقد سُجِّل ما يزيد عن ٢٥٠ اعتداء على سيارات الإسعاف أسفرت العشرات منها عن إصابة أو وفاة موظفين طبيين.

وقد قتلت القوات الإسرائيلية منذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ما لا يقل عن ٢٢ فلسطينياً من المعاونين الطبيين والعاملين في مجال التمريض. ومن الواضح أن إسرائيل لا تحترم مقتضيات الحماية التي يوفرها القانون الإنساني الدولي لهؤلاء الأشخاص ولهذه المرافق.

فوفقاً للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة، تندرج هذه الأفعال تماماً ضمن جرائم الحرب وتشكّل انتهاكاً مباشراً لحقوق الإنسان الدولية. فالفلسطينيون العاملون في المجال الطبي لا يتعرضون للخطر بسبب طبيعة عملهم فحسب، بل إنهم مُستهدفون مباشرة برصاص الجنود الإسرائيليين المولعين بإطلاق النار والذين يجب أن يُحاسَبوا على الجرائم الكثيرة التي ارتكبوها على مدى الأشهر التسعة وعشرين الماضية.

وفي يوم الأحد ١٦ شباط/فبراير، وخلال عملية استهدفت اعتقال تيسير خالد، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، قام الجنود الإسرائيليون، تساندهم ناقلات جنود مصفّحة، بمحاصرة مبنى في مدينة نابلس، ثم أطلقوا النار على حشد من الناس فقتلوا أيمن أبو زنت (١٧ سنة)، ومحمد تكرروري (٣٥ سنة)، وفراس مبروكة (٢٢ سنة). وقد أصيب ٢٥ شخصاً آخرين خلال الهجوم الإسرائيلي على نابلس الذي استمر حوالي

ثلاث ساعات وحدث في الوقت الذي كانت فيه الشوارع تعجّ بالمدنيين، ومن بينهم العديد من الطلبة الذين كانوا عائدین من المدارس إلى منازلهم.

وقد تواصلت أعمال القتل والتدمير المرتكبة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية يوم الاثنين ١٧ شباط/فبراير عندما قامت ٣٥ دبابة أو أكثر، تساندها طائرات عمودية حربية، باجتياح مدينة غزة، حيث قام جنود قوات الاحتلال بمهاجمة ونسف بناية سكنية مما أدى إلى مقتل اثنين من الفلسطينيين وإصابة ما لا يقل عن أربعة آخرين بجروح.

وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، ارتكبت قوات الاحتلال جريمة أخرى من جرائم الإعدام خارج نطاق القضاء عندما نصبت كميناً لرجل فلسطيني يدعى رياض أبو زياد ثم قتلته بالقرب من مخيم البريج للاجئين.

وبالإضافة إلى ما تقدم، وفي الساعات الأولى من صباح يوم الثلاثاء الموافق ١٨ شباط/فبراير، نفذت قوات الاحتلال عملية إعدام أخرى خارج نطاق القضاء حيث قتلت محمد سلمان المرّ (٢٨ سنة)، وهو من قرية يطة الواقعة جنوب مدينة الخليل.

وفي يوم الأربعاء الموافق ١٩ شباط/فبراير، قامت القوات الإسرائيلية، معززة بأسلحة ثقيلة وبنائات جنود مصفحة وبقوات أرضية، بالتوغّل في مدينة نابلس القديمة، وقد توغلت في هذه المنطقة تحت ستار كثيف من النيران الموجهة إلى الأحياء السكنية. ثم دخلت القوات الإسرائيلية، بعد أن سيطرت على المدينة القديمة، إلى أحياء سوق البصل، وباب الساحة، والقريون، والياسمين، ورأس العين، وخلة العمود، فاقتحمت المنازل وسيطرت على عدة مبانٍ، بما في ذلك مدرستان، وقتلت فلسطينيين اثنين خلال هذا التوغّل في نابلس كان من بينهما محمد ربيع صابر، وهو صبي في الخامسة عشرة من العمر. وبالإضافة إلى ذلك، قامت قوات الاحتلال خلال هذه الغارة باختطاف أكثر من ٤٠ فلسطينياً واحتجازهم في منطقة نابلس.

وفي يوم ١٩ شباط/فبراير أيضاً، واصلت قوات الاحتلال شنّ هجمات وغازات مكثفة في جميع أنحاء قطاع غزة. ففي ساعات ما قبل الفجر، قامت ٤٠ دبابة على الأقل، تساندها طائرات عمودية حربية، باجتياح حي الشجاعية في مدينة غزة، بينما شنت غارة أخرى على حي التفاح الواقع في هذه المدينة. وخلال هذه الاعتداءات، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بنسف أربع ورش للحدادة، وبتزع الأسلاك الكهربائية ممّا أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي في المدينة. وقد ألحقت قوات الاحتلال أضراراً بعدة مبانٍ أخرى. وفي منطقة التفاح، قُتل ثلاثة فلسطينيين بعد أن سُحقوا حتى الموت أثناء قيام قوات الاحتلال بنسف الورش. وكان من بين الأشخاص الذين قتلتهم قوات الاحتلال أيضاً ثلاثة من قوات الأمن الفلسطينية قُتلوا بقذائف أطلقتها طائرات عمودية على

موقع لقوات الأمن الفلسطينية. وقد قُتل ما مجموعه ١١ فلسطينياً وأصيب ثلاثون آخرون بجروح نتيجة لاستخدام القوة المفرطة والعشوائية من قِبَل قوات الاحتلال الإسرائيلية خلال هذه الاعتداءات.

وفي يوم الخميس الموافق ٢٠ شباط/فبراير، كان ناصر أبو صفية متّجهاً إلى مكان عمله في حي الياسمين في مدينة نابلس القديمة بصحبة والده الذي يزيد عمره عن ٧٠ سنة عندما أوقفتها سيارة عسكرية إسرائيلية ثم أخذ الجنود ينهالون بالضرب على الوالد المسنّ. ثم قام أحد الجنود بتوجيه فوهة بندقيته نحو ناصر وأمره بأن يغادر المنطقة دون أبيه. وعندما أصبح ناصر على بُعد ٤٠ متراً من الجنود، قام أحدهم بإطلاق النار عليه دون أي مبرر. وقد أصيب بثلاث طلقات في الظهر وتوفي، أمام عيني والده، نتيجة لإصابته بتزيف داخلي حاد.

وأصيب محمد الصابر (١٥ سنة) في ذراعه بينما كان واقفاً على سطح بناية سكنية في منطقة رأس العين. وقد لقي حتفه على الفور.

كما جُرح سبعة أشخاص آخرين، من بينهم أربعة أطفال: سعيد البوز (١٦ سنة)، وصابر الطاق (١٦ سنة)، ومحمد قادري (١٧ سنة)، وأحمد البدوي (١٧ سنة)، وأمين عياد (١٩ سنة)، وتوفيق النجار (٢٠ سنة)، وسمير الأسمر (٢٤ سنة).

وفي يوم ٢٠ شباط/فبراير أيضاً، قتلت القوات الإسرائيلية جدياً وحفيده. فقد كان أحمد صبحي أبو زهره (٥٥ سنة) وحفيده أحمد منير أبو زهره (١٧ سنة) عائدين إلى منزلهما عندما قام قناص إسرائيلي بإطلاق النار عليهما. وقد أصيب أحمد الحفيد في رأسه وصدره ثم سقط غارقاً في بركة من دمه. وقد حاول جدّه أن يساعده ولكنه أصيب هو الآخر بطلقات في الرأس والصدر.

وفي يوم السبت الموافق ٢٢ شباط/فبراير، ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلية مجزرة أخرى في نابلس حيث قتلت ما لا يقل عن سبعة أشخاص، من بينهم ثلاثة أطفال، بالإضافة إلى ما قامت به من تدمير مادي لبعض أشهر المباني التاريخية في فلسطين. وكان من بين الأشخاص الذين قُتلوا سامي حلاوة (٤٣ سنة) ووليد المصري (٢٢ سنة) ونصر جعارة (١٤ سنة).

وفي يوم الأحد الموافق ٢٣ شباط/فبراير، قامت الدبابات الإسرائيلية، تساندها طائرات عمودية حربية، بارتكاب مجزرة أخرى عندما اجتاحت بلدة بيت حانون شمالي قطاع غزة، فقتلت ستة فلسطينيين وأصابت عدة أشخاص آخرين بجروح خطيرة ودمّرت الممتلكات، بما في ذلك عدة منازل.

كما قُتل أحمد خليل أبو علوان، وهو صبي من رفح في الثالثة عشرة من عمره، عندما قام الجنود الإسرائيليون بقصف المنطقة من مستوطنة مجاورة. وقد كان القصف عشوائياً وأصيب أحمد بشظايا في جميع أجزاء جسمه. كما أصيب عشرة فلسطينيين آخرين في هذا الاعتداء.

وفي يوم ٢٣ شباط/فبراير أيضاً، قتلت قوات الاحتلال في غزة صبياً فلسطينياً في الرابعة عشرة من عمره، وهو محمود محمد أبو زاهر، بينما كان في ملعب في خان يونس.

وفي يوم الثلاثاء الموافق ٢٥ شباط/فبراير، توفي رجل فلسطيني كانت القوات الإسرائيلية قد أطلقت عليه النار خلال اجتياح قلقيلية وذلك بعد أن تخلى عنه مستشفى إسرائيلي كان يتولى معالجته عند نقطة تفتيش أثناء هبوب واحدة من أعنى العواصف التي تعرضت لها هذه المنطقة على مدى عقود. وكل ما فعله المستشفى أنه ألقاه في العراء في وقت كانت فيه درجة الحرارة أقل من الصفر.

كما توفي علاء جودت أبو شرح، ٢٣ سنة، في ٢٥ شباط/فبراير متأثراً بجروح كان قد أصيب بها في هجوم وقع قبل بضعة أيام. وكان الجنود الإسرائيليون قد أصابوه بطلقة في الرأس عندما اقتحموا بناية في نابلس. وقد قُتل ثلاثة فلسطينيين آخرين في الهجوم نفسه.

وفي يوم الأحد الموافق ٢ آذار/مارس، قام الجنود الإسرائيليون، بدباباتهم وسياراتهم العسكرية، بينما كانت طائرات آباتشي العمودية تحلق فوقهم، باجتياح مخيمي البريج والنصيرات للاجئين في قطاع غزة، وأخذوا يُطلقون النار في المنطقة، ثم قاموا باحتلال بعض المنازل واعتقال بعض الأهالي وقتلوا ما لا يقل عن ثمانية أشخاص، من بينهم صبيان في الثالثة عشرة والسادسة عشرة من العمر، بالإضافة إلى امرأة في الثالثة والثلاثين من العمر هي صابرة سويدات، وقد خلف الجنود وراءهم العشرات من الجرحى والأشخاص الذين أصبحوا بلا مأوى.

كما قام الجنود الإسرائيليون بالتوغّل في خان يونس فقتلوا أربعة فلسطينيين، من بينهم طفل في التاسعة من العمر. كما توفيت أم فلسطينية، تدعى عزيزة القصير، وكانت قد أصيبت بشلل كامل خلال اجتياح إسرائيلي سابق عندما تم هدم منزلها عليها.

وترد فيما يلي أسماء وأعمار آخر ١١ ضحية من ضحايا الاجتياح العسكري الإسرائيلي لقطاع غزة:

١- عبد الرحمن جاد الله، ٩ سنوات؛

٢- طارق عقل، ١٣ سنة؛

٣- صابرة سويدات، ٣٣ سنة؛

- ٤- عزيزة القصير، ٥٠ سنة؛
- ٥- عبد ربه السار، ٥٠ سنة؛
- ٦- محمد عبد الهادي، ٢٥ سنة؛
- ٧- محمد علي البابدي، ٢٢ سنة؛
- ٨- مها وصا الرفاعي، ٢٣ سنة؛
- ٩- وليد العبد الخطيب، ٢٤ سنة؛
- ١٠- فادي الهواجري، ١٦ سنة؛
- ١١- معتصم الخليلي عقل، ٢٧ سنة.

ومثلما يحدث عادة عندما تقوم القوات الإسرائيلية باجتياح المناطق الفلسطينية، فقد مُنعت سيارات الإسعاف من الوصول إلى الجرحى. وقد نُقل الجرحى إلى المستوصف المحلي داخل المخيم ولكن العاملين في المستوصف لم يتمكنوا من توفير العلاج المناسب بسبب الافتقار إلى المعدات والموارد.

ومنذ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، لقي نحو ٢ ٢٠٠ إنسان فلسطيني حتفهم على يد جيش الاحتلال الإسرائيلي؛ وقد كان من بين هؤلاء ٣٨٤ طفلاً تقل أعمارهم عن ١٨ سنة (٢٠١ تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، و١٨٣ تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٨ سنة)، ومع أن هؤلاء لم يبلغوا حتى سن الرشد، فقد تعرّضوا لما تعرّض له الرجال من أعمال قتل وحشية. ولم يكن قتل الأطفال في أي وقت سبيلاً لتحقيق السلام ولا يمكن أن يكون هؤلاء الأطفال الـ ٣٨٤ جميعهم قد "قُتلوا صدفة".

ومن الأعمال اللاأخلاقية والتي يجب الاعتراف بها أن إسرائيل قد اغتالت ١٢٢ إنساناً فلسطينياً. وهذا يعني أن هؤلاء الأشخاص قد قُتلوا دون أن تتوفر لهم أية فرصة لأن يحاكموا وأن يصدر بحقهم حكم منصف أو حتى دون أن تتاح لهم فرصة لإبداء الندم. فهؤلاء قد اغتيلوا وفُجّروا في سياراتهم لتخرج منها جثثهم أشلاء وقُصِفوا بقنابل الطائرات العمودية وهم في منازلهم، وما إلى ذلك من الاغتيالات التي أدت أيضاً إلى مقتل جيرانهم أو غيرهم من الأشخاص الأبرياء ممن تصادف أن كانوا موجودين على مقربة منهم.

وبالإضافة إلى قتل هؤلاء الفلسطينيين، تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية أيضاً اقتحام المنازل وجرفها بالجرافات ونسفها، واختطاف واعتقال الفلسطينيين، ونهب المنازل والمكاتب، وفرض حصار عسكري خانق وقيود

شديدة على حركة تنقل الأشخاص والبضائع، بما في ذلك عمليات حظر التجوّل الذي يُفرض على مدار الساعة على عدة بلدات ومدن فلسطينية، فضلاً عن فرض إجراءات مصادرة الأراضي وضمها بصورة غير مشروعة.

إن فرض هذه العقوبات الجماعية التي تشكّل خرقاً مباشراً لأحكام القانون الإنساني الدولي قد أثر تأثيراً خطيراً على الحالة الاقتصادية - الاجتماعية للشعب الفلسطيني. ومن المعروف على نطاق واسع أن هذه الحالة هي حالة أزمة إنسانية عنيفة وهي تزداد سوءاً يوماً بعد يوم.

ويؤسفني أن أبلغكم بأنه نتيجة لتزايد أعداد الفلسطينيين الذي يُقتلون ويُجرّحون على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية يوماً بعد يوم، فقد وصل مجموع عدد الشهداء الفلسطينيين منذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى نحو ٢ ٢٠٠ شهيد بينما وصل عدد الجرحى إلى ٢٢ ٠٠٠ شخص أصيب معظمهم بحالات إعاقة شديدة ومستديمة.

وبالنظر إلى الحملة المستمرة من المجازر وسفك الدماء والتدمير التي تشنها قوات سلطات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون الإسرائيليون في جميع المدن والبلدات والقرى والمخيمات الفلسطينية، فإننا نكرر مرة أخرى نداءنا الذي نوجّهه إلى سعادتكم لتحميل إسرائيل المسؤولية ولمساءلتها عن أفعالها وفقاً للقانون الدولي والقانون الإنساني، ولكي تدينوا بقوة التصعيد الإسرائيلي لما يُرتكب من جرائم الحرب والمجازر وسفك الدماء، ولكي تتخذوا تدابير فورية لإجبار إسرائيل، سلطة الاحتلال، على وقف حملتها العسكرية الشريرة ضد الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية، وعلى الامتنثال للقانون الدولي، وضمان حماية حقوق الإنسان الأساسية، ووضع حد لجميع ما ترتكبه من انتهاكات لمبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كما أننا نناشد سعادتكم أن تستخدموا جميع مساعيكم لتوفير الحماية الدولية من أجل حماية الفلسطينيين من الاعتداءات الإسرائيلية الوحشية إلى أن تسحب إسرائيل قواتها من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية.

وسأكون ممتناً لو تكرمتم باتخاذ الإجراءات اللازمة لتوزيع هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة التاسعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان في إطار البند ٨ من جدول أعمالها.

(توقيع): نبيل الرملاني

السفير

المراقب الدائم
